التقرير السنوي للاورومتوسطية للحقوق 2021

EuroMed Rights
EuroMed Droits
الأورو-متوسطية للحقوق

حزيران/يونيو 2022

الأورومتوسطية للحقوق
شارع Vestergade 16, الطابق الثاني DK-1456 كوبنهاغن
الدانمارك

هاتف: 00 17 64 32 45+

information@euromedrights.net
www.euromedrights.org

—

معلومات ببليوغرافية

العنوان: التقرير السنوي للأورومتوسطية للحقوق لعام 2021

تأليف: الأورومتوسطية للحقوق

تاريخ النشر الأولي: حزيران/يونيو 2022

الصفحات: 20

رقم الكتاب المعياري الدولي: 978-87-92990-91-4

اللغة الأصلية: الإنجليزية

المحتوى

كلمة الرئيس والمدير التنفيذي	04
استراتيجية جديدة ل2022_2024: تحسين العمل و التقدم نحو الأفضل	05
لمحة عن الأورومتوسطية للحقوق	06
ماذا حققت الأورومتوسطية للحقوق في عام 2021؟	07
اللجنة التنفيذية	14
قائمة الأعضاء	15
لمحة عن الوضعية المالية	17
الجهات المانحة التي تدعمنا	18

مقدمة

في اكتوبر 2021, عقدت الأورومتوسطية للحقوق جمعيتها العامة. على الرغم من أن الوباء أجبرنا على عقد هذا الحدث الهام عبر الإنترنت, فقد أظهر أعضاؤنا التصميم والحماس طيلة ثلاثة ايام. استمتعنا بالنقاشات السياسية والتقارير والتواصل بين الاعضاء عبر الإنترنت. ومع ذلك , فإن الإنجازات الرئيسية للجمعية العامة تمثلت في اعتماد استراتيجية تنظيمية جديدة تتمحور حول عشرة أهداف سنسعى جاهدين لتحقيقها معًا على مدار السنوات الست المقبلة , والانتخاب الناجح للجنة تنفيذية جديدة مكونة من 12 عضوًا – مع ماراعاة احترام المساواة بين الجنسين - بما في ذلك الرئيس المنتخب مباشرة. كما شهدت الجمعية العاملة لحظة اخرى مهمة تمثلت في ترحيبنا الحار بستة أعضاء جدد في الشبكة. موحّدة ومحفّزة , ستواجه الأورومتوسطية للحقوق عقبات و تحديات عام 2022 و ستواصل العمل المستمر للترويج لحقوق الانسان و حمايتها في شمال افريقيا وأوروبا والشرق الأوسط مع اختبار طرق عمل جديدة.

و قد استفادت الأورومتوسطية للحقوق من العِبر المُستخلصة من اعتمادها لأسلوب العمل عبر الإنترنت خلال العام الثاني من الحجر الصحي و ما رافق ذلك من قيود أعاقت إلى حد كبير الاجتماع وجهًا لوجه. و قد كان أهم ما ميز هذه المرحلة هو عقد اجتماعات مجموعات العمل عبر الإنترنت, و ندوات شبكية شاملة لعدة مواضيع بحضور مشاركين و متدخلين لم يكونوا ليحضروا لو تم تنظيمها على أرض الواقع, و إقامة تعاونات صغيرة بين الأعضاء دون أن ننسى الجهود التي بُذلت من أجل بناء شراكات جديدة تشمل طائفة عريضة من الفاعلين, بمن فيها جهات فاعلة من خارج المجتمع المدني, من أجل التعاون في إيجاد حلول لقضايا حقوق الإنسان في المنطقة.

و مع ذلك, لم يشهد الوضع في المنطقة أي تحسن يذكر خلال 2021, و ذلك رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الأورومتوسطية للحقوق و المنظمات والحكومات التي تشاطرها نفس الرؤى. و ألقى استيلاء الرئيس التونسي قيس سعيد على السلطة في 25 تموز/يوليو من العام المنصرم و القرارات التي أعقبت ذلك, مثل تركيز جميع السلطات في يده و رغبته في تعديل القانون الخاص بالمنظمات غير الحكومية الذي من شأنه الحد من عمل المجتمع المدني و حل البرلمان, بظلاله القاتمة على الآمال التي تولّدت في المنطقة منذ اندلاع الثورة التونسية في 2011.

غير أن الوضع ليس بالأحسن على الإطلاق في أي مكان أخر. و سلط أعضاء الأورومتوسطية للحقوق, في البيان الختامي للجمعية العامة, الضوء على الطبيعة المتوطّنة لظاهرتي العنصرية و التمييز في المنطقة برمتها, شمالها و جنوبها على حد سواء, و تصاعد وتيرتها في بعض الأحيان, غير أنها شدّدت التأكيد على أن هذه الظاهرة لا تعتبر قاتلة. و برزت مجموعة من المبادرات الحيوية لمناهضة العنصرية في المنطقة, و التي تجمع بين النشاط المناوئ للعنصرية على المستوى المحلي و العالمي لتحقيق العدالة العرقية و العمل على وضع حد للقمع الهيكلي و الفصل و التمييز العنصري كما ما هو الحال في فلسطين على يد إسرائيل.

و وصلت الحرب إلى أعتاب أوروبا في شهر شباط/فبراير 2022. و أدّى قرار الرئيس بوتين إصدار أمر بشن هجوم عسكري شامل على أوكرانيا إلى وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بوتيرة لم تشهد لها أوروبا مثيل منذ عقود. كما أثرت الحرب الروسية بدورها و ردود الفعل الأوروبية على موازين القوى و السياسة في المنطقة الأورومتوسطية: فمن جهة ساهمت في التقليل من مستوى الضغط على الحكام المستبدين في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا من أجل اجراء الإصلاحات الضرورية, و من جهة أخرى حمل القادة السياسيين على الوقوف مع أو ضد الصدام الدائر بين الاستبداد و النظام الليبرالي العالمي. و عطفًا على ما ذُكر سلفًا, تعاني منطقة جنوب المتوسط من زيادة الضغط المحلي الناجم عن انعدام الأمن الغذائي بسبب انخفاض واردات السلع الأساسية مثل القمح.

و لا يفوتنا و نحن نختتم هذه التوطئة أن نستحضر وفاة صديقنا العزيز و الرئيس الفخري, ميشيل توبيانا, الذي وافاه الأجل يوم 2 تشرين الأول/أكتوبر 2021. لقد ناضل ميشيل بلا هوادة طيلة عقود من الزمن, وضع خلالها معرفته و ممارسته لمهنة المحاماة و حزمه في خدمة الكفاح ضد العنصرية و فرض احترام حقوق الإنسان. فنحن نفتقده أيّما افتقاد, غير أنه سيظل منارة تُشِع لنا طريق الكفاح الحماسي الذي نخوضه من أجل احترام حقوق الإنسان و تحقيق الإصلاحات الديمقراطية.

وديع الأسمر
الرئيس

راسموس أليونيوس بوسيروب
المدير التنفيذي

استراتيجية جديدة 2022-2027: لنحسن من عملنا و نتقدم نحو الأفضل

أكد وديع الأسمر, رئيس الأورومتوسطية للحقوق, في كلمته الافتتاحية للجمعية العامة للأورو-متوسطية للحقوق المنعقدة في تشرين الأول/أكتوبر 2021, أنه و «بالنظر إلى المستقبل, هناك تحديات عديدة تنتظرنا, و سنعمل معكم جميعًا على تجاوزها, مسترشدين في ذلك برؤيتنا المبنية على ضرورة ضمان حق الجميع في التمتع بحقوق الإنسان و الديمقراطية في المنطقة الأورومتوسطية». و قد تلى ذلك, اعتماد استراتيجية طموحة للفترة 2022-2027 تحت شعار «تحسين العمل و التقدم نحو الأفضل».

خمسة أهداف سياسية و خمسة أخرى تنظيمية

تتمحور الاستراتيجية حول خمسة أهداف سياسية:

1. تعزيز إدارة ملف الهجرة و حق اللجوء,
2. تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين,
3. زيادة عملية المساءلة و تحقيق العدالة و توسيع الحيز المتاح للمجتمع المدني,
4. تعزيز الديمقراطية و الحريات الأساسية,
5. و تعزيز الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

كما تم أيضًا تحديد خمسة أهداف تنظيمية:

1. بعث النشاط و الحيوية في قاعدة الأعضاء,
2. الرفع من مستوى التحسيس بدور الشبكة و زيادة تأثيرها,
3. تقليل البصمة الكربونية,
4. تحسين القدرة المالية و تنويع مصادر التمويل,
5. و تحسين التكوين الداخلي.

إلى جانب الأهداف المذكورة أعلاه و بهدف الاستجابة للفرص المتاحة لترقية حقوق الإنسان و الديمقراطية و الأخطار التي تُهددها, ستعمل الأورومتوسطية للحقوق على توفير أموال احتياطية مخصصة لفائدة حاضنة أنشطة محدودة النطاق. و تشمل أمثلة المواضيع المطروحة للنقاش حقوق المناخ و ملف الشباب و الحركات الاجتماعية و المساواة بين الجنسين.

انتخاب قادة جُدد

شهِد اليوم الاختتامي لأشغال الجمعية العامة انتخاب لجنة تنفيذية جديدة تمامًا (انظر الصفحة س) لعهدة تستمر لثلاث سنوات, برئاسة وديع الأسمر الذي أُنتخب لولاية رئاسية ثانية. و تُظهر تشكيلة اللجنة الجديدة تكافؤًا مثاليًا يأخذ بعين الاعتبار التنوع الجغرافي و النوع الاجتماعي. و يقع على عاتق اللجنة التنفيذ الملموس لهذه الاستراتيجية الجديدة.

و سيستغرق تحقيق هذا الهدف وقتًا و سيتطلب تعبئة الموارد الداخلية و الخارجية, بما في ذلك قيام الأعضاء و المنظمات الشريكة باتخاذ الإجراءات و متابعة سير تنفيذ البرامج, و تجديد مصادر الدعم المالي المقدم من طرف المانحين. و يضيف راسموس الينيوس بوسروب, المدير التنفيذي للأورو-متوسطية للحقوق, قوله: «أعتقد أن المنظمة على استعداد تام لرفع التحديات الماثلة أمامها, و أطمح أن نواجه هذه التحديات سويةً رفقة الزملاء و الأعضاء و الشركاء».

لمحة عن الأوورومتوسطية للحقوق

شبكة تربط بين ضفتين

لأورو-متوسطية للحقوق هي منظمة غير حكومية إقليمية تمثل 68 منظمة حقوقية تنشط في 30 بلدًا. و تهدف المنظمة لترقية حقوق الإنسان و الديمقراطية للجميع على ضفتي البحر الأبيض المتوسط. و كانت الشبكة قد تأسست في عام 1997, بعد تبني إعلان برشلونة في عام 1995, من قبل منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز شراكة أورو-متوسطية مبنية على أساس احترام حقوق الإنسان.

تكوين لفائدة ضباطالشرطة والأمن في تونس حول حقوق المرأة ، مثال على العمل المشترك

كيف نعمل:

تعمل الأوورومتوسطية للحقوق من خلال أعضائها و لمصلحتهم و بالتعاون معهم. و إلى جانب ذلك, تربطنا علاقات تعاون مع المئات من منظمات المجتمع المدني الأخرى و مع مؤسسات حكومية وطنية و دولية تُعنى بمسألة حقوق الإنسان. و نقوم بذلك من خلال الجمع بين أساليب العمل الرئيسية الموضحة أدناه.

التحليل و التقييم: ترصد الأوورومتوسطية للحقوق تطور حالة حقوق الإنسان و الديمقراطية في المنطقة الأوورومتوسطية من خلال اجراء دراسات مكتبية و إيفاد بعثات ميدانية و غيرها من أشكال جمع المعلومات. و نقوم أيضا باقتناء أو صياغة تحليلات تم التحقق من صحتها للاتجاهات الرئيسية لعملنا و الظواهر الرئيسية ذات الصلة به. و نستخدم نتائج الرصد و التحليل لتقوية قدرات أعضائنا و فهمهم لقضايا و عمليات معينة. كما نستخدم هذه المعطيات كمخرجات و خلفية لتموقعنا السياسي و في تخطيط برامجنا و أنشطتنا الخاصة بالمناصرة و الاتصال.

التعاون و الإبداع المشترك: تُيسر الأوورومتوسطية للحقوق التعاون بين أعضائها و أصحاب المصلحة و تشجعهم على الإبداع المشترك. و غالبًا ما نتجاوز حدود قطاع المجتمع المدني في عمليات الإبتكار أو الإنشاء المشترك لدينا لإشراك الجهات الفاعلة الحكومية و المؤسسات الوطنية و الدولية. و نقوم بتنفيذ معظم أعمالنا من خلال إنشاء عدد كبير من مجموعات العمل, يلتقي من خلالها أعضاؤنا مع أقرانهم و مع أصحاب المصلحة الآخرين لتبادل الأفكار و تلقي التدريب و وضع خطط عمل مشتركة و اتخاذ قرارات مشتركة.

المناصرة و الإتصال: تقوم الأوورومتوسطية للحقوق بالتأثير على صنّاع القرار و صانعي السياسات و الجمهور بشكل أوسع و تتواصل معاهم من خلال العمل الذي تقوم به في مجال الدعوة و الإتصال. و تحقق الشبكة الأوورومتوسطية ذلك عن طريق خلق نوع من التعاون الوثيق بين أعضائها و شركائها. و تستهدف أنشطة الدعوة و المناصرة التي نقوم بتنظيمها هيئات دولية على غرار الإتحاد الأوروبي, و كذلك الحكومات الإقليمية و الوطنية بما فيها الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و الحكومات في جنوبي و شرق المتوسط.

التعميم: تستخدم الأوورومتوسطية للحقوق أسلوب التعميم لمعالجة القضايا و الشواغل التي تهِم المنظمة بأكملها. و نقوم بتعميم مراعاة المنظور الجنساني بصورة ممنهجة في عملنا, و نضمن مراعاة حرية التعبير و حرية تكوين الجمعيات و الحق في التجمع السلمي و في الحركة و الوصول إلى صانعي القرار و تمويل المجتمع المدني في جميع برامجنا.

ماذا حققت الأورومتوسطية للحقوق في العام 2021؟

الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية

إيجاد أشكال جديدة للحركات الاجتماعية في صلب الدعوات المنادية باحترام الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية

وضعت الشبكة الأورومتوسطية للحقوق مسار عملٍ جديدٍ يركز على دعم الحركات الاجتماعية في عام 2021, و هو ما تجسَّد من خلال تنظيم حدث على شبكة الإنترنت بالتعاون مع مؤسسة «أكشن أيد» بهدف توعية المجتمع المدني بأنجع السلب للاستفادة من الحركات الاجتماعية و دعمها. و تلى هذا الحدث رسم خريطة تُحدد الجهات الفاعلة الأساسية و الحركات الشبابية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا, و التي سيتمل مواصلة العمل عليها خلال عام 2022.

و نتج عن اتساع رقعة الأنشطة اتساع نطاق العضوية داخل الشبكة بانضمام منظمتين أردنيتين جديدتين إلى فريق العمل المعني بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية (مؤسسة أهل و مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية و المعلوماتية), اللتان أعربتا عن اهتمامهما بالعمل مع الأورومتوسطية للحقوق فيما يتعلق بالحركات الشعبية و الاجتماعية.

و إلى جانب الأنشطة المذكورة سلفًا, استمرت مجموعة العمل القيام بأنشطتها في مجال الربط الشبكي و الإتصال, و هو ما تجسد من خلال اجراءها لتمارين مشتركة لجمع البيانات بإشراف من الأورومتوسطية للحقوق و المنظمات الأعضاء بها. و من الأمثلة على على ذلك هو العمل الذي أُنجز بمشاركة الأعضاء الأتراك و المغاربة جنبًا إلى جنب مع الأورومتوسطية للحقوق بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على الفقر (الموافق لـــ 17 تشرين الأول/أكتوبر): حيث نشر الأعضاء مجموعة من صحائف الوقائع تحتوي على بيانات نوعية و كمية ترمي إلى ابراز أوجه الإختلال في الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في بلد كل منهم.

حقوق المرأة و العدالة على اساس النوع الاجتماعي

متَّحدون للتصدي لظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي

عرفت عمليات الإغلاق بسبب جائحة كورنا تصاعد مستويات العنف السيبراني (و كذا الأسري). و وطَّدت الأورومتوسطية للحقوق جهودها لإذكاء الوعي بشأن انتشار ظاهرة العنف السيبراني القائم على النوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا, نظرًا لكون النساء أكثر عرضةً بـــ 27 مرة من الرجال لخطر التعرض للمضايقات على شبكة الإنترنت. و أجرت الشبكة الأورومتوسطية للحقوق بحثًا معمقًا كان ثمرته نشر تقرير «فضاءات العنف والمقاومة: حقوق المرأة في العالم الرّقمي» في شهر حزيران/يونيو 2021. هذا التقرير هو ثمرة تعاون مهم بين أعضاء مجموعة العمل الإقليمية للشبكة المعنية بحقوق المرأة و عدالة النوع الاجتماعي.

في يوم 13 تشرين الثاني/أكتوبر 2021 , اجتمع إئتلاف يضم منظمات مغربية و ناشطين في مجال حقوق الإنسان (بمن فيهم أعضاء من الأورومتوسطية للحقوق و اللجان الوطنية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان) لأول مرة لمناقشة ظاهرة العنف القائم على أساس نوع الاجتماعي على الإنترنت و غياب تعريف يحيط بحيثيات الموضوع في الإطار القانوني المغربي. و قامت المنظمات الحاضرة بصياغة مجموعة من التوصيات المتعلقة بمكافحة ظاهرة العنف السيبراني القائم على أساس النوع الاجتماعي لتقديمها إلى أعضاء البرلمان و المؤسسات الرئيسية و الجهات الفاعلة داخل المجتمع المدني و ممثلية الإتحاد الأوروبي في المغرب, مما يشكل اللبنة الأولى في مشروع أكبر في مجال الدعوة إلى وقف العنف الممارس في حق النساء على الإنترنت.

و كانت للتقرير أصداء داخل أوروبا, حيث دعا فرع منظمة أوكسفام في الدنمارك (Oxfam Ibis) و المركز الدنماركي للدراسات حول النوع الاجتماعي و المساواة و العرق (كفينفو) الأورو-متوسطية للحقوق لتقديم نتائج بحثها في فعاليات المهرجان النسوي «تالك تاون» الذي احتضنته الدنمارك في عام 2021. و كان المهرجان فرصة للأورو-متوسطية للحقوق لتقديم لمحة عامة عن التهديدات التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان على الفضاءات الرَّقمية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.

و في كانون الأول/ديسمبر 2021, أطلقت الأورو-متوسطية للحقوق أداة رقمية لرصد ردود الفعل العكسية على المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا, و التي يشار إليها باسم «خريطة رد الفعل العكسي», في محاولة منها لمواصلة الإبلاغ عن حالات

العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل يومي. المشروع يسبقه تعاون بين الشبكة و منظمة «نسويات» التي تنشط في مجال الدفاع عن حقوق النساء لإنتاج مقطع صوتي (بودكاست) يتناول ردود الفعل العكسية لحقوق أفراد مجتمع الميم في المغرب. و إلى غاية اليوم، اجتذبت «خريطة رد الفعل العكسي» انتباه منظمات غير حكومية دولية و شركاء محتملين، على غرار فرع منظمة أوكسفام الدولية في هولندا «أوكسفام نوفيب».

الهجرة و اللجوء

التأثير في عملية إعداد الخطط لحماية حقوق المهاجرين و اللاجئين

في عام 2021، واصلت الأورومتوسطية للحقوق عملها عن بعد مع أعضاء فريق العمل المعني بالهجرة و اللجوء رغم الصعاب التي فرضها ظهور جائحة كوفيد19-. و تعاون فريق العمل مع الشبكة في مجالات التوثيق و الرصد و الربط الشَّبكي و بناء القدرات و أنشطة الدعوة و المناصرة.

فيما يتعلق بالدعوة و المناصرة، تلقت الأورومتوسطية للحقوق في نيسان/أبريل 2021 دعوة من «جدِّد أوروبا»، و هي مجموعة سياسية داخل البرلمان الأوروبي لا يتماشى موقفها من الهجرة و اللجوء مع موقف الأورومتوسطية للحقوق، للمشاركة في الدورة السابعة لإجتماع الظل بشأن الاقتراح المعدل لوضع لائحة تنظيمية تُنشئ إجراءً مشتركًا للحماية الدولية داخل الاتحاد. و انتهزت الأورومتوسطية للحقوق هذه السانحة لتقديم توصيات للفاعلين الرئيسين حول جزء مهم من الملف التشريعي المُتضمن في ميثاق الإتحاد الأوروبي بشأن الهجرة و اللجوء. و في نفس السياق، عقد ممثلو البرلمانات الوطنية في إسبانيا و بلجيكا اجتماعات عبر شبكة الإنترنت مع الشبكة الأورومتوسطية للحقوق و أعضائها الإسبان و البلجيكيين في شهري شباط/مارس و نيسان/أبريل على التوالي، للاستماع إلى توصياتنا بشأن ميثاق الإتحاد الأوروبي.

و عمِلت الأورومتوسطية للحقوق و أعضائها جاهدةً على الدعوة باتجاه الإتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء به من أجل إدراج تقييم للأثر لتعزيز حماية حقوق المهاجرين و اللاجئين في ميثاق الإتحاد الأوروبي. و في ظل غياب مثل هذا التقييم للأثر من طرف المفوضية الأوروبية، نشرت الأورومتوسطية للحقوق تقريرًا في آيار/مايو يُظهر محاكاة للتأثير الذي سيحدثه ميثاق الإتحاد الأوروبي على بلدان الوصول الأولى للمهاجرين مثل إيطاليا و إسبانيا و اليونان. و في 12 آب/ أغسطس، نشرت المفوضية الأوروبية تقييمها الأفقي للأثر البديل للميثاق الجديد للمفوضية الأوروبية بشأن الهجرة و اللجوء، حيث تم الاستشهاد بعدة فقرات من تقرير الأورومتوسطية للحقوق. و قد خلُص تقييم الأثر الذي أجرته المفوضية الأوروبية إلى نفس الاستنتاجات التي خرج بها تحليل الشبكة الأورومتوسطية للحقوق فيما يتعلق بحقوق الإنسان و تقلص فرص التمتع بالحقوق و الضمانات و حصول المهاجرين و اللاجئين على حق التماس اللجوء.

و قامت الأورومتوسطية للحقوق برفع وتيرة عملها المتعلق بالإتصال بشأن قضايا الهجرة إلى مستوى جديد. و هو ما دفع بوسائل إعلام رئيسية في أوروبا و الشرق الأوسط بطلب اجراء مقابلات مع الأورومتوسطية للحقوق بصفتها مصدر موثوق و ذا خبرة في شؤون المنطقة. ففي عام 2021، تم اجراء حوالي 30 مقابلة صحفية، بُث العديد منها على الهواء مباشرة، مع مجموعة واسعة من المنابر الإعلامية (شملت محظات إذاعية و قنوات تلفزيونية و صحف). و مكَّنت هذه المقابلات الصحفية الشبكة الأورومتوسطية للحقوق من ادراج أصوات منظمات المجتمع المدني و مواقفها في صميم النقاش العام، و بالتالي تقديم سرد للحقائق قائم على أساس حقوق الإنسان عند التعامل مع قضايا الهجرة و اللجوء.

مجالات

مطالب أساسية للمجتمع المدني تُنهي سنوات من الحوار المكثف

بين عامي 2018 و 2021, قادت الأورومتوسطية للحقوق مشروعًا أطلقت عليه اسم «مجالات»، و هو مشروع تُديره مجموعة تتكون من ست شبكات من شبكات المجتمع المدني بهدف خلق فضاءات آمنة لاجراء حوار بناء بين الإتحاد الأوروبي و منظمات المجتمع المدني و النقابات العمالية و الحركات الاجتماعية و الأكاديميين من ضفتي المتوسط.

و قد انتهى البرنامج في شهر أيلول/سبتمبر 2021 عقِب انعقاد التجمع السنوي للمنتدى الاجتماعي العالمي، الذي نُظم في الفترة من يوم 7 إلى غاية يوم 9 تموز/يوليو 2021 على شبكة الإنترنت. و إن دلّ حضور أكثر من 260 شخصًا, ممن حضروا الحدث و شاركوا بفعالية في أطواره, على شيء فإنما يدل على قدرة الشبكة الأورو-متوسطية للحقوق في تعبئة مكونات المجتمع المدني و الأطراف الفاعلة داخل الإتحاد الأوروبي. المنتدى سبقه تنظيم ثلاث موائد مستديرة وطنية احتضنتها لبنان و تونس و المغرب خلال شهر تموز/يوليو.

و في أيلول/سبتمبر, تم تنظيم سلسلة من اللقاءات للوقوف على مسيرة ثلاث سنوات و نصف من العمل و الحوار لتعزيز الإصلاحات في منطقة شهدت استمرار اشكال متجددة من التسلط و الاستبداد و انكماش الحريات الأساسية و الأثار المدمرة لحالة الفساد و الانهيار الاقتصادي السائدة. فإلى أي مدى ساهم مشروع مجالات في تحسين الآفاق و التأثير على سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه المنطقة؟ هو سؤال أثاره ممثلو مشروع مجالات في لقاء جمعهم بأعضاء من البرلمان الأوروبي و ممثلين عن السلطات الفرنسية, في وقت كانت فرنسا على وشك تولي الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي في كانون الثاني/يناير 2022. و شكّل الاجتماع فرصة لممثلي مجالات لإيصال مطالب منظمات المجتمع المدني. و شمِلت أهم المطالب التي قدمها ممثلو مجالات ربط المعونات المقدمة لبلدان المنطقة بمدى بذلها لمجهودات ملموسة يمكن الاعتداد بها باتجاه معالجة ظاهرة الفساد و احترام حقوق الإنسان و سيادة القانون و تحقيق الأهداف المتعلقة بالمناخ و السياسات ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية و الالتزام بها.

و ثمة توافق أوسع اليوم على أن احترام حقوق الإنسان و تحقيق التنمية المستدامة كلها أهداف متشابكة فيما بينها بإحكام, و أن النضال من أجل حماية الحريات و العدالة و المساواة و المناخ و الصحة كلها أوجه لمعركة واحدة من أجل حقوق الإنسان. و تضمنت النداءات الموجهة إلى الإتحاد الأوروبي ضرورة إيجاد إطار خاص للحوار بشأن التجارة و الاستثمارات تنخرط فيه منظمات المجتمع المدني الكائن مقرها في جنوب المتوسط, و وضع خطط جريئة و شجاعة لتحقيق التحول المناخي و العدالة المناخية, و اتخاذ اجراءات جديدة لدعم الشباب و وقف العنف الممارس في حق النساء و الفتيات. و في وقت توفر فيه مجالات حيز للتضامن هو أحوج ما يكون إليه المدافعون عن حقوق الإنسان و أولئك الأشخاص الذين يناضلون من أجل التغيير في المنطقة, يُنتظر من الإتحاد الأوروبي أن يواصل دعمه للمبادرات المماثلة في الأعوام المقبلة, و التي ستسهم فيها الأورو-متوسطية للحقوق بكل تأكيد.

المغرب

تقوية النتائج للرفع من مكانة الشبكة

حسّنت الأورومتوسطية من مكانتها داخل المغرب لتصبح كعنصر فاعل من أجل التغيير خلال عام 2021, و هو ما عكسته الدعوات العديدة التي توصلت بها من طرف منظمات غير حكومية و شركاء مؤسسيين. و من أمثلة ذلك دعوة إدارة مشروع الاحتجاز العالمي في المغرب الأورومتوسطية للحقوق لتصبح أحد شركائه المحليين في إطار المرصد العالمي لمتابعة حالات احتجاز المهاجرين. كما استدعت ممثلية الإتحاد الأوروبي في المغرب الأورومتوسطية للحقوق و الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب, و هي عضو بالشبكة, لحضور مشاورات المجتمع المدني حول ملف النوع الاجتماعي في المغرب. و تتسم هذه الاجتماعات بأهمية خاصة إذ أنها ستؤثر على خطة التنفيذ القطرية لخطة العمل الجديدة للإتحاد الأوروبي بشأن المساواة في النوع الاجتماعي في المغرب.

و واصل فريق العمل المغربي المعني بإصلاح العدالة عمله في مجال الدعوة و الإتصال لصالح منظمات حقوق الإنسان و المدافعين عنها. و في هذا الإطار, نظمت الأورومتوسطية للحقوق ورشتي عمل حول موضوع «عدم تجريم الجرائم الصغيرة», حيث استطاعت منظمات المجتمع المدني المغربي أن تفتح باب النقاش مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان و وزارة الشؤون العامة والحكامة و المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج و وزارة العدل بهدف صياغة توصيات ستستخدم كأدوات للدعوة خلال العام الجاري. و قد تم الإعلان عن هذه الجهود في النشرة الإخبارية المسائية لقناة الأولى المغربية.

كما عززت الأورو-متوسطية للحقوق نطاق عضوية فريق عملها المعني بحقوق النساء و المساواة بين الجنسين ليشمل مجموعتين شبابيتين ناشئتين تُعنى بقضايا أفراد مجتمع الميم, في إطار جهودها لضمان تمثيلٍ أفضل للشباب و بقية الفئات من مختلف القطاعات.

الجزائر

الأطراف الفاعلة المستقلة في المجتمع المدني تتحدث بصوت واحد

واصلت الأورومتوسطية للحقوق تركيز عملها بشأن الجزائر على زيادة مستوى التعاون بين الأعضاء و الجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني في البلاد, و إقامة روابط عمل مع المنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى.

و في إطار الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة, تعاون الأعضاء الجزائريون من الأورومتوسطية للحقوق مع شركائها في إعداد تقرير مشترك للمجتمع المدني في انتظار تقديمه أمام جلسة الاستعراض الدوري الشامل المتعلّق بالجزائر لعام 2022, على الرغم من الضغط الذي تمارسه الحكومة على منظمات المجتمع المدني المستقلة. و على نفس المنوال, ضم أعضاء الأورومتوسطية للحقوق جهودهم إلى جهود المنظمات غير الحكومية الدولية في إصدار بيانات تؤيد المدافعين الأفراد عن حقوق الإنسان الذين يقعن عُرضةً للإعتداء. و بعثت 82 منظمة من منظمات المجتمع المدني في أيار/مايو برسالة مشتركة إلى الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة تتناول فيها حالة حقوق الإنسان في الجزائر, و ذلك قُبيل انطلاق أشغال الدورة ألـــ47 لمجلس حقوق الإنسان الأممي.

و شجعت الأورومتوسطية للحقوق أعضائها المتواجدين في الجزائر و شركائها على القيام بأنشطة للدعوة باتجاه المؤسسات الأوروبية على مدار العام المنصرم, على الرغم من القيود التي رافقت جائحة كوفيد19-. و في يوم 6 كانون الأول/ديسمبر 2021, تقدَّم مكتب دائرة العمل الخارجي الأوروبي بالجزائر بطلب عقد اجتماع عبر شبكة الإنترنت مع الأعضاء الجزائريين من الأورومتوسطية للحقوق للحصول على معلومات مباشرة عن حالة حقوق الإنسان و القيم الديمقراطية في البلاد.

و في 28 حزيران/يونيو, أي مباشرة بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في الجزائر يوم 12 حزيران/يونيو, دعا رئيس اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي منظمات المجتمع المدني الجزائرية و نشطاء حقوق الإنسان المقيمين في المهجر لعقد اجتماع رقمي خُصص لتناول حالة حقوق الإنسان في البلد, قبل دورة اللجنة الفرعية التي عُقدت في 13 تموز/يوليو عبر شبكة الإنترنت.

تونس

منخرطون أكثر على الدوام في أنشطة المجتمع المدني

أثَّرت عمليات الإغلاق التي صاحبت وباء كوفيد19- و الوضع في تونس بعد 25 تموز/يوليو 2021 على العمل المشترك الذي تقوم به منظمات حقوق الإنسان و المدافعين عنها. و رغم كل ذلك, انخرطت الأورومتوسطية للحقوق مع منظمات المجتمع المدني في صياغة مجموعة من المطالب السياسية, و في نفس الوقت عمِلت على التأثير في جدول الأعمال المتعلق بسياسات المؤسسات الحكومية.

و مثال على ذلك كان الحدث الذي احتضنته تونس في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2021 بمشاركة أزيد من 40 منظمة من منظمات المجتمع المدني, التي اتفقت على العمل سوية لصياغة تقرير بديل سيُقدم أمام جلسة الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2022. و كانت هي المرة الأولى من نوعها التي يشارك فيها عدد هائل من المنظمات في هذه العملية التي احتضنتها تونس.

و في 12 شباط/مارس 2021, أعربت وزيرة الأسرة و المرأة و الطفولة عن اهتمامها بالأنشطة التي تضطلع بها الأورومتوسطية للحقوق و شركائها لدعم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف في حق المرأة, مما شكل, من بين أمور أخرى, اعترافًا بالعمل المشترك الذي تقوم به الأورومتوسطية للحقوق في إدراج مطالب المجتمع المدني المتعلقة بالسياسات في برامج السياسة العامة التي تتبناها السلطات. و تُرجِم هذا الاهتمام من لدن الوزيرة في التوقيع على اتفاقية شراكة مع الأورومتوسطية للحقوق في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021 تقضي باطلاق حوار ثلاثي بشأن تمكين المرأة و مكافحة العنف الاقتصادي. و حظِيت الإتفاقية بدعم مالي للتنفيذ من طرف الحكومتين السويدية و السويسرية في أواخر عام 2021.

و قد كان الاعتراف العلني بالعلاقات الطيبة التي نسجتها الشبكة الأورومتوسطية للحقوق مع وزارة الأسرة و المرأة و الطفولة جليًا من خلال اعتماد الأنشطة التي نظمتها الأورومتوسطية للحقوق و شركائها قبل انطلاق حملة 16 يومًا من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة في تونس. و وردت هذه الأنشطة في كُتيب برنامج العمل لعام 2021 الصادر عن وزارة الأسرة و المرأة و الطفولة. كما أقامت الأورومتوسطية للحقوق علاقات متينة مع المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة, و هو ما تجلّى في خلق مساحة للحوار بين السلطات و مراكز الرعاية التعاونية لضحايا العنف من النساء في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. و هو فضاء أتاح للجمعيات فرصة

مناقشة الصعاب التي تواجهها لدى تنفيذ مأموريتها في تونس. و عمِلت الأورومتوسطية للحقوق أيضًا مع هيئات التنسيق الإقليمية لمكافحة العنف في محافظتي القصرين و بن عروس من أجل وضع خارطة طريق لتمكين المرأة من التمتع بحقها في الوصول إلى العدالة.

و أسفر عمل الأورومتوسطية للحقوق المتواصل في مجال الدعوة و المناصرة في تونس عن تحقيق نتائج إيجابية تمثلت في اعتماد الحكومة التونسية أخيرًا لمرسوم يقضي بإنشاء لجنة وطنية لمكافحة التمييز العنصري في تونس، و هو ما يشكل خطوة هامة في عملية دأبت الأورومتوسطية للحقوق على الدفاع عنها بشدة لسنوات.

و فيما يتعلق بالدعم المُقدم للهيئات العامة الوطنية، أعلنت هيئة النّفاذ إلى المعلومة، كما وعدت، عن الشروع في العمل المشترك مع ممثلي القطاع خلال اجتماع عقدته بمدينة صفاقس. و قد اتفقت جميع الهيئات الوطنية على وضع استراتيجيات للإتصال، و هي استراتيجية تضطلع الأورومتوسطية للحقوق بتنسيقها.

مصر

دعم المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر

واصلت الأورومتوسطية للحقوق تركيز عملها في مصر على مناصرة حقوق الإنسان و دعم المدافعين عن حقوق الإنسان و المنظمات المصرية المعرضة للخطر و اتاحة الفرصة لها لاقامة قنوات اتصال عبر شبكة الإنترنت، على الرغم من ظروف انتشار الجائحة.

و كان من أهم ما أثمرت عنه جهود الأورومتوسطية للحقوق مشاركتها إلى جانب منظمة غلوبال فوكوس و فرع منظمة العفو الدولية بالدنمارك في تنظيم ندوة رقمية بعنوان «واقع العلاقات الدنماركية-المصرية بعد مرور عشر سنوات على اندلاع الثورة» في شهر شباط/مارس 2021. و سلطت الندوة الشبكية الضوء على الإرث الذي خلفته الانتفاضات المصرية و ناقشت سبل السير قدمًا في تعزيز علاقات الدنمارك مع مصر. و قد حضر الحدث السفير الدنماركي في القاهرة و برلمانيون و خبراء.

إن دعم عمل المدافعين عن حقوق الإنسان و حمايتهم ما يزال يشكل إحدى أولويات عمل الأورومتوسطية للحقوق في مصر من أجل ضمان حضور فعال للأوساط المعنية بحقوق الإنسان في مصر. ففي تموز/يوليو، وقع 38 عضوًا من أعضاء البرلمان الأوروبي رسالة مشتركة تخاطب الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية و السياسة الأمنية، جوزيب بوريل، و رئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشيل، يحثونهم فيها على ممارسة الضغط من أجل الافراج عن المحامي و المدافع عن حقوق الإنسان محمد الباقر. و بادرت الأورومتوسطية للحقوق بهذه الفكرة بالتزامن مع إطلاق حملة «اطلقوا سراح محمد الباقر» من تنسيق مختلف المنظمات غير الحكومية، التي شاركت في صياغة محتوى الرسالة و عملت على كسب تأييد واسع لها من طرف أعضاء البرلمان الأوروبي.

و في ذات السياق، أصدرت رئيسة اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي، ماريا أرينا، بيانًا في 28 أيلول/سبتمبر 2021 تدعو فيه إلى الافراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان، محمد الباقر و علاء عبد الفتاح و باتريك زكي، مباشرة بعد تعالي أصوات الأورومتوسطية للحقوق و مجموعات أخرى بضرورة بضرورة إطلاق سراحهم. و تواصل الأورومتوسطية، من جهة أخرى، تنسيق عمليات إعادة التوطين المؤقت للمدافعين المصريين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر و دعمها.

فلسطين وإسرائيل والفلسطينيون

على طريق تطبيق مبدأ المساءلة في ظل تزايد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان

واصلت الأورومتوسطية للحقوق عملها في إيصال مطالب الأوساط المعنية بمسألة حقوق الإنسان التي تنشُط داخل فلسطين إلى الجماهير الأوروبية، مما أدى للتأثير على صانعي السياسات الناشطين في وضع السياسات الخارجية في مجال حقوق الإنسان.

و في 3 شباط/مارس 2021، قام مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في الوضع السائد في فلسطين، و هي خطوة تشكّل معلمًا بارزًا في عملية السعي لتحقيق المساءلة التي بدأت منذ عام 2014. و لم تخِل الأورومتوسطية للحقوق و أعضائها و شركائها من الدعوة، في مناسبات عديدة، باتجاه الإتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء به من أجل دعم تحقيق تُجريه المحكمة الجنائية الدولية، و لا سيما عن طريق اجراء تحقيقات و أنشطة للدعوة و المناصرة قائمة على الأدلة. و نشرت صحيفة أيووبزرفر، مباشرة بعد فتح التحقيق، مقال رأي للشبكة الأورومتوسطية للحقوق في 30 شباط/مارس 2021 حول دور الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتحقيق الذي أجرته المحكمة الجنائية الدولية بشأن الوضع في فلسطين.

و في نفس الإطار، نشر موقع «ميدل ايست أي» البريطاني مقال رأي بتاريخ 10 حزيران/يونيو 2021 موقع باسم الشبكة الأورومتوسطية للحقوق، و الذي أبرزت فيه هذه الأخيرة غياب الإرادة لدى الإتحاد الأوروبي في استخدام نفوذه لحملِ إسرائيل على وقف عدوانها على غزة.

و قد صعَّدت السلطات الإسرائيلية من ممارسة التمييز في حق منظمات حقوق الإنسان في فلسطين و قمعها و تجريمها و وضعها ضمت قائمة «المنظمات الإرهابية»، كثفت الشبكة من جهودهافي اوروبا لتسليط الضوء على هذه الخطورة غير المسبوقة. و في سياق متصل، أصدر وزير الخارجية الأيرلندي سيمون كوفيني بيانًا يوم 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021 انتقد من خلاله هذا القرار الإسرائيلي. و على صعيد الإتحاد الأوروبي، أدلى ثمانية أعضاء من أعضاء البرلمان الأوروبي، يمثلون كتل سياسية مختلفة (جدِّد أوروبا و التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين و مجموعة اليسار)، بتصريحات مؤيدة للمنظمات غير الحكومية الست خلال جلسة لتبادل الآراء احتضنها مبنى البرلمان الأوروبي في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

.

تركيا

خلق فضاءات في المجتمع المدني في الداخل والخارج!

ساهمت الأعمال التي تضطلع بها الأورومتوسطية للحقوق و أعضائها الموجودين في تركيا في تغذية الانتصارات التي تحققت في مجال الدعوة و المناصرة على مستوى الإتحاد الأوروبي و على الصعيد العالمي ككل. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وجهت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي دعوةً إلى الرئيس المشارك لجمعية حقوق الإنسان (أي اتش دي، و هي عضو في الأورومتوسطية للحقوق) من فرع الجمعية في ديار بكر للمشاركة في جلسة لتبادل الآراء. و تعتبر هذه الدعوة نِتاج العمل الذي ما فتئت الأورومتوسطية للحقوق تقوم به في مجال الدعوة لفائدة أعضائها من منظمات المجتمع المدني و مكوناته.

و في إطار عملها أيضًا، نشرت الأورومتوسطية للحقوق في تموز/يوليو 2021 تقريرًا أعدَّه مؤتمر المنظمات الدولية غير الحكومية التابعة لمجلس أوروبا يتناول انسحاب تركيا من اتفاقية إسطنبول بشأن منع و مكافحة العنف ضد المرأة. و ساهم تبادل المعلومات على هذا النحو في تقوية مكانة الأورومتوسطية للحقوق و أعضائها الموجودين في تركيا، و ساعد على توفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد.

و تُرجِم هذا الحوار المُعزز مع الإتحاد الأوروبي في الدعوة التي تلقتها الأورومتوسطية للحقوق و أعضائها للمشاركة في حدث حول قضايا نشطاء مجتمع الميم شاركت في تنظيمه سفارتي السويد و الدنمارك في أنقرة. و حظي الحدث بأهمية كبيرة خاصة و أنه يُنظم في ظل حملات القمع المستمر في حق أفراد مجتمع الميم في تركيا. و يأتي تنظيم هذا الحدث بعد العمل المكثف الذي قامت به الأورومتوسطية للحقوق بغية فتح قنوات اتصال بين سفارتي السويد و الدنمارك في أنقرة و نشطاء مجتمع الميم المحليين.

و عمِلت أيضًا الأورومتوسطية للحقوق على دعم أعضائها و شركائها على المستوى المحلي. و قد أثار اعتقال الرئيس المُشارك لجمعية حقوق الإنسان أوزتورك تركدوجان في 19 شباط/مارس 2021 ردود فعل مباشرة من لدن الإتحاد الأوروبي و مجلس أوروبا، و ذلك بعد توصيات تقدمت بها الأورومتوسطية للحقوق. و أثمر العمل الذي تقوم به الأورومتوسطية للحقوق و أعضائها داخل تركيا في تمتين الروابط بين منظمات المجتمع المدني المحلية و هذه المؤسسات الدولية، مما أسفر عن حصولها على اهتمام و حماية أكثر و ساهم في زيادة أنشطة الدعوة و المناصرة.

تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي

مراعاة المنظور الجنساني و تقلص مساحة المجتمع المدني في جميع البرامج

أجرت الأورومتوسطية للحقوق مسحًا لمدى مراعاة المنظور الجنساني في شهر حزيران/يونيو 2021, في إطار تقييمها للتقدم الحاصل في تطبيق برامجها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. و قد أُعتبرت النتائج المحققة في هذا الإطار مرضيةً على الرغم من الآثار السلبية لجاحة كورونا. كان برنامج الهجرة و اللجوء من بين أول البرامج التي بدأت في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطتها. ففي هذا الإطار, تم تنظيم حلقتي نقاش حول قضايا النوع الاجتماعي في النُظم الدولية للهجرة و اللجوء. و جمعت الجلسة الأولى, التي انعقدت في حزيران/يونيو 2021, خبراء و أعضاء من الأورومتوسطية للحقوق لمناقشة قضية النساء و الفتيات في الهجرة, في حين ركزت حلقة النقاش الثانية, التي نُظمت في تشرين الثاني/نوفمبر 2021, على التحديات امام و العقبات القانونية التي تواجه فراد مجتمع الميم عند طلب اللجوء في البلدان الأوروبية.

و واصلت مجموعة العمل المشتركة بين برنامجي حقوق المرأة و المساواة بين الجنسين و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية عملها حول حماية الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للنساء و ترقيتها. و في هذا الإطار, تم تنظيم لقاء لمناقشة مدى ادراج قضايا النوع الاجتماعي في خطة العمل الخاصة بالركيزة الأوروبية للحقوق الاجتماعية, و مناقشة الاستنتاجات التي خلُص إليها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالفقر خلال زيارته التي شمِلت أنحاء شتى من أوروبا (و هي الآثار الخاصة التي خلفتها جائحة كورونا على دخل المرأة و ظروف عملها).

و شرع فريق العمل في مشروع بحثي حول الحصول على الرعاية و التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة و الارتباطات المتعلقة بفرص وصول المرأة إلى الوظائف الرسمية في منظمة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا. و سيوفر التقرير, الذي سينشر في صيف عام 2022, معلومات عن مسار العمل داخل فريق العمل الذي يعكس الأولويات الأوروبية الراهنة في هذا المجال. كما واصلت الأورومتوسطية للحقوق تعميم مسألة تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني في جميع برامجها. الإنسان و القيود المفروضة على ممارستها في المنطقة برمتها, كما هو موضح في الأقسام الخاصة بكل بلد في التقرير. و ختامًا لعملية بدأت منذ 2020, نُشر تقرير في شباط/فبراير 2021 عن كيفية قيام المنظمات غير الحكومية التي تنظمها الحكومة بتقديم روايات بديلة عن حقوق الإنسان لغرض دعم الحكومات الاستبدادية. و يركز التقرير على بعض الصعوبات التي تكتنف عمل المجتمع المدني في الجزائر و مصر و تركيا, بناءً على شهادات ميدانية لنشطاء مستقلين ونقابيين. التقرير يكمِّله تحليل للبيئة التشريعية القمعية التي تحيط بنشاط المجتمع المدني.

المرافعة والتواصل

نهج جديد لتعزيز المكانة و زيادة التأثير

و أكدت استراتيجية الأورومتوسطية للحقوق للفترة 2022-2027, التي تم تبنيها في تشرين الأول/أكتوبر 2021, على أهمية القيام بأنشطة للاتصال و الدعوة من خلال السعي لتحقيق هدف مكرَّس لتعزيز مكانة الشبكة و زيادة تأثيرها. و يأتي الإعلان عن هذا الهدف ثمرةً لعملية بدأت مع مطلع عام 2021 من خلال التوفيق بين أنشطة الاتصال و الدعوة تحت مظلة مفهوم «التوعية». فهو ليس عبارة عن اندماج فقط بل هو نهج مبني على تلاقح الأفكار و الرؤى يروم البناء على أوجه التشابه و تحديد التأثير المتبادل و تشجيع أن يتعلم كل منا من الأخر.

و بشكل أكثر تحديدًا, يروم نهج التوعية 1) جعل الأورومتوسطية للحقوق جهة فاعلة إقليمية في المجتمع المدني تتحدث بصوت واضح و موحَّد و موثوق و مسؤول, و 2) الاستفادة من خبرة أعضاء الشبكة الأورومتوسطية للحقوق بوصفهم مصدرًا موثوقًا بالنسبة لوسائط الإعلام المرموقة للحصول على معلومات أولية و تحاليل و آراء. و تهدف الشبكة الأورومتوسطية للحقوق من خلال توسيع خارطة جمهورها و تنويعها و تقديم حجج مُقنعة إلى حشد الدعم لحقوق الإنسان و جعل القضايا التي تقع في صلب عمل المنظمة أيسر منالاً و أكثر نفعًا. كما يهدف نهج التوعية إلى تنسيق المراسلات لتصل «الرسالة الصحيحة إلى الأشخاص المناسبين في الوقت المناسب». و قد أخذ ذلك في عام 2021 شكل عمل تحضيري لإرساء الهوية المرئية المستقبلية للأورو-متوسطية للحقوق و لمحتوى موقعها على شبكة الإنترنت و قاعدة بيانات جهات الإتصال الخاصة بها.

و واصل فريق التوعية عمله في تسهيل عملية تنسيق البرامج خلال عام 2021, حيث تم عقد اجتماعات تنسيق منتظَمة بغية تحديد الأنشطة المشتركة و التخطيط لها و تنفيذها. و لم يؤدي هذا التعاون إلى تقوية الأدوات الجديدة مثل سلسلة البرامج الصوتية (بودكاست) «عين على حقوق الإنسان في المتوسط» فحسب, بل زاد من التركيز على تحسين المستوى المرئي على وسائل التواصل الاجتماعي. و دعمت أعمال التوعية أيضا عدة برامج من خلال عمليات إجراء المقابلات مع وسائط الإعلام و إعداد مقالات رأي و افتتاحيات صحفية.

اللجنة التنفيذية

الجمعية العامة هي الهيئة العليا للأورومتوسطية للحقوق. تنعقد كل ثلاث سنوات وتنتخب اللجنة التنفيذية. اعضاء اللجنة التنفيذية 2021-2024

وديع الأسمر، الرئيس

الأمين العام وأحد مؤسسي صوليدا (حركة دعم اللبنانيين المحتجزين قصريا)، رئيس المركز اللبناني لحقوق الانسان و أحد مؤسسي الحركة الاجتماعية اللبنانية طلعت ريحتكم.

تيودورا كريستو، نائب الرئيس

عضو لجنة حقوق الإنسان في إنجلترا وويلز. تيودورا كريستو محامية ومدرسة أكاديمية في كلية لندن للاقتصاد وجامعة كوين ماري في لندن.. تعد حقوق الإنسان، القانون الدولي والمقارن أبرز مجالات اختصاصها.

معتز الفجيري، أمين الصندوق

عضومجلس إدارة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. معتز الفجيري هو أيضًا منسق الحماية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لفرونت لاين ديفندرز ، والمؤسس المشارك والأمين العام للمنتدى المصري لحقوق الإنسان.ان.

لبنى دواني، المرجع - تعميم المنظور الجنساني

الأمين العام لمركز "ميزان القانون، الأردن . كما تشغل منصب المستشار القانوني وعضو مجلس إدارة جمعية تنمية الأسرة. شاركت منذ تسعينيات القرن الماضي في تأسيس عدد من المنظمات غير الحكومية الهادفة الى مكافحة العنف ضد المرأة وحقوق الإنسان في الأردن.

منية بن جمعة

محامي، عمل ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة فيروس الايدز. بعد عمله بعض الوقت في تنسيق أنشطة المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. التحق بمعهد الكرامة الدنماركي لمناهضة التعذيب عام 2012.5.

جوروجيو كاراتشيولو

محامي، عمل ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة فيروس الايدز. بعد عمله بعض الوقت في تنسيق أنشطة المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. التحق بمعهد الكرامة الدنماركي لمناهضة التعذيب عام 2012.

توني دايلي

منسق منظمة 80:20 للتعليم والعمل نحو عالم أفضل ومقرها أيرلندا ومدير برنامج Developmenteducation.ie كونسورتيوم وعضو مجلس إدارة Fairtrade Ireland. يقوم توني بتدريس و التحسيس بالتنمية حول مواضيع التنمية البشرية و حقوق الانسان . .

ديليانا جتيفا

محامية في «مركز المساعدة القانونية - الصوت في بلغاريا». تشارك بنشاط في تقديم المشورة والتقاضي وتمثيل طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين أمام السلطات الإدارية والمحاكم في بلغاريا وأوروبا.

جميلة السيوري

رئيسة جمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة (المغرب), عضو في المنظمة المغربية لحقوق الإنسان و المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب.

حمدي شقورة

حمدي شقورة هو نائب مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لشؤون البرامج. وهو مختص في تعزيز الديمقراطية والحقوق المدنية والسياسية .

فرانكو اودا

عضو المجلس الوطني لجمعية النهوض الاجتماعي, ايطاليا ARCI ونائب رئيس منظمة ARCS كما يشارك في مجلس المنتدى المدني الأوروبي وفي منتدى Solidar للتعاون الدولي. ويشارك فرانكو أيضًا في نشاطات شبكتي السلام و نزع السلاح الإيطاليتين..

ماري كريستين فيرجات

نائب رئيس الرابطة الفرنسية لحقوق الانسان, مكلفة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وقضايا الهجرة. عضوً في البرلمان الأوروبي من 2009 إلى 2019 اين عملت في جنة الحريات المدنية والعدل والشؤون الداخلية , واللجنة الفرعية لحقوق الإنسان ولجنة المغرب العربي.

قائمة الأعضاء

أعضاء منتظمون

الجزائر: • النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية • تجمع عائلات المفقودين في الجزائر • الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان. **بلجيكا**: المركز الوطني للتعاون الإنمائي. **بلغاريا**: مركز المساعدة القانونية • صوت في بلغاريا. **قبرص**: • منظمة العمل من أجل المساواة و الدعم و مناهضة العنصرية • معهد البحر الأبيض المتوسط لدراسات النوع الاجتماعي. **كرواتيا:** • مركز دراسات السلام. جمهورية **التشيك**: • جمعية الناس عند الحاجة. **الدنمارك**: • المركز الدنماركي للدراسات حول النوع الاجتماعي و المساواة و العرق (كفينفو) • منظمة الكرامة – المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان. **مصر**: • مركز أندلس لدراسات التسامح و مناهضة العنف • مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية • المنبر المصري لحقوق الإنسان • مؤسسة المرأة الجديدة. **فنلندا**: • معهد تامبيري لأبحاث السلام. **فرنسا**: • الإتحاد الوطني للتضامن مع المرأة • رابطة التعليم • الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان. **اليونان**: • المجلس اليوناني للاجئين• اللجنة اليونانية للتضامن الديمقراطي الدولي. **ايرلندا**: • 02:08 التعليم و العمل من أجل عالم أفضل. **إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة**: • مركز المرأة للإرشاد القانوني و الاجتماعي • مؤسسة الحق • مركز الميزان لحقوق الإنسان • اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل • عدالة (المركز القانوني لحماية حقوق الأقلية العربية في إسرائيل) • بتسليم • كيان-تنظيم نسوي • المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. **إيطاليا**: • المجلس الإيطالي للاجئين • جمعية النهوض الاجتماعي . **الأردن**: • مجموعة القانون من أجل حقوق الإنسان (ميزان) • جمعية معهد تضامن النساء الأردني • النهضة العربية للديمقراطية و التنمية (أرض). **لبنان**: • منظمة الف-تحرك من أجل حقوق الانسان • حركة مناهضة العنصرية في لبنان • المركز اللبناني لحقوق الانسان • المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان في لبنان. **المغرب/الصحراء الغربية**: • جمعية عدالة • المنظمة المغربية لحقوق الإنسان • جمعية الفضاء الجمعوي • الجمعية المغربية لحقوق الإنسان • الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب. **البرتغال**: • الرابطة البرتغالية لحقوق الإنسان (سيفيتاس). **اسبانيا:** • اللجنة الإسبانية لمساعد اللاجئين • معهد حقوق الانسان بإقليم كتالونيا • اتحاد جمعيات الدفاع و مناصرة حقوق **الجزائر**: • النقابة االإنسان • منظمة التعاون مع بلدان الجنوب. **السويد**: • مؤسسة كيفينا تل كيفينا. **سوريا**: • مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان • المركز السوري للإعلام و حرية التعبير. **تونس**: • المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية • لجنة احترام الحريات و حقوق الإنسان في تونس • الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان • الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات • اتحاد التونسيين لجنسية الشواطئ. **تركيا**: جمعية مواطني هلسنكي. المملكة المتحدة: • مجموعة المحامون الدولية لحقوق الإنسان • لجنة حقوق الإنسان في نقابة المحامين في انجلترا و ويلز. **على المستوى الإقليمي**: • المعهد العربي لحقوق الإنسان • مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان • منظمة مساعدة اللاجئين في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا • الجمعية الأوروبية للدفاع عن حقوق الإنسان • الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان • مؤسسة جمعية مواطني البحر الأبيض المتوسط.

أعضاء مؤازرون

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان • المنظمة الدولية ضد التعذيب • جمعية للوقاية من التعذيب • رابطة النساء الدولية للسلام والحرية • لجنة هلسينكي النرويجية • منظمة العفو الدولية – مكتب الاتحاد الأوروبي • هيومان رايتس ووتش

أعضاء فخريون

• ميشيل توبيانا (1591-1202 رئيس فخري) • كمال الجندوبي (رئيس فخري) • ماري لافرينتيادو • امراح سيهنيلوجى • لون ليندهولت - إيفا نوردستروم • إيان بيرن • ثيوكاريس بابامرغريتيس - إدريس اليزامي • بهي الدين حسن - آنيت جونيمان • سميرة طراد • كريستينا م. ميركل • ماجد بن شيخ • خميس الشماري – جورج عساف • آنا بوزو كورتي • ميساء زعرب.

نظرة مالية عامة للسنة

مصروفات التشغيل 2021

Thematic approaches	**EUR**	%
Women's Rights and Gender Equality	196.424	5,4%
Shrinking Space/Majalat	283.997	7,7%
Migration	251.370	6,9%
Economic & Social Rights	135.730	3,7%
TOTAL REGIONAL ACTIVITIES	**867.521**	**23,7%**
Country approaches		
Tunisia	664.964	18,1%
Algeria	54.062	1,5%
Egypt	91.570	2,5%
Palestine, Israel & the Palestinians	126.991	3,5%
Morocco	72.532	2,0%
Turkey	7.500	0,2%
TOTAL COUNTRY SPECIFIC ACTIVITIES	**1.017.619**	**27,8%**
Other activities		
Advocacy & Training	240.371	6,6%
Project Monitoring & Evaluation	78.742	2,1%
Communication	262.667	7,2%
Executive Bodies	165.066	4,5%
Fundraising	173.812	4,7%
Human resources	113.479	3,1%
TOTAL OTHER ACTIVITIES	**1.034.137**	**28,2%**
TOTAL ACTIVITIES	**2.919.277**	**79,6%**
Administration (incl. Financial income/costs)	396.512	10,8%
Sub-grant to EMHRF (under SIDA CORE grant)	350.771	9,6%
TOTAL OPERATING EXPENSES	**3.666.560**	**100,0%**

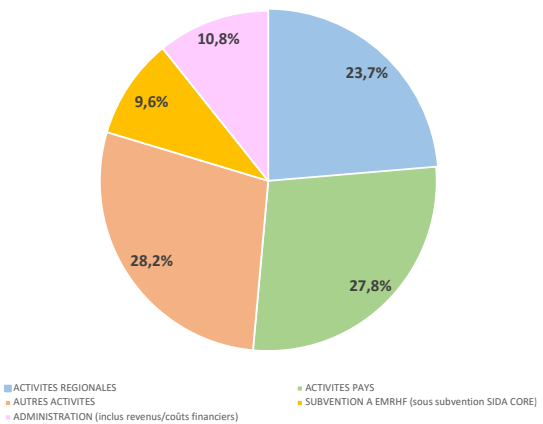

الجهات المانحة

تود ألأورومتوسطية للحقوق أن تعرب عن جزيل شكرها للجهات المانحة التالية عىل دعمها املاي.

- الوكالة السويدية للتعاون الأنمائي الدولي (SIDA)
- برنامج الشراكة الدنماركية العربية (DAPP) , وزارة الخارجية الدنماركية
- الإتحاد الأوروبي
- كنيسة السويد / Kyrkan Svenska
- Fondation de France
- صندوق سيغريد راوزينغ
- مؤسسة المجتمع المنفتح (Open Society Foundations)
- وزارة الخارجية النرويجية
- الإتحاد الأوروبي
- مؤسسة هايرنيش بول

Danish-Arab Partnership Programme

Sida
SWEDISH INTERNATIONAL DEVELOPMENT COOPERATION AGENCY

SIGRID RAUSING TRUST

Svenska kyrkan
INTERNATIONELLT ARBETE

Fondation de France
La Fondation de toutes les causes

OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

HEINRICH BÖLL STIFTUNG

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Norwegian Ministry of Foreign Affairs

EuroMed Rights
EuroMed Droits
الأورو-متوسطية للحقوق